

تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة  
في بنجلاديش: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات  
الزمنية الموزعة

## The Effect of the Implementation of Value Added Tax on the Budget Deficit in Bangladesh ARDL Study

أ.د/جمال محمود عطية  
أ.د/أميرة عمارة  
الباحثة  
نيفين يسري عبد العزيز

مستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش خلال الفترة من مارس 2016 حتى ابريل 2020 باستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين ضريبة القيمة المضافة كمتغير مستقل وعجز الموازنة في بنجلاديش كمتغير تابع. لذلك قامت بنجلاديش بعمل مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية والتي كانت اولويات السياسة المالية لها تعبئة الإيرادات المحلية وخلق حيز مالي للإنفاق الشامل لتعزيز النمو، وذلك من خلال زيادة الإيرادات المحلية عن طريق تطبيق معدلات اعلى من ضريبة القيمة المضافة ، وتطبيقها على شريحة أكبر من السلع والخدمات.

**كلمات مفتاحية:** عجز الموازنة العامة، ضريبة القيمة المضافة، نموذج  
الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

**Abstract:**

The Research aims to test the effect of the implementation of value-added tax on the public budget deficit in Bangladesh during the period from March 2016 to April 2020 using the ARDL Autoregressive Distributed Lag Model.

The results of study showed that there is an inverse relationship between value-added tax as an independent variable and a Budget deficit in Bangladesh as a dependent variable. Therefore, Bangladesh has made a set of fiscal and tax reforms, the priorities of them were the fiscal policy, to mobilize domestic revenues and create fiscal space for comprehensive spending to promote growth, by increasing domestic revenues by implementing higher rates of value-added tax, and implementing it to a larger range of goods and services.

.

**KeyWords: Budget Deficit - Value-Added Tax- ARDL Model.**

## مقدمة :

تحتل الضرائب خاصة ضريبة القيمة المضافة مكاناً بارزاً في الدراسات المالية الحديثة بحكم كونها أهم مصدر للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لمواجهة نفقاتها المتزايدة في الاقتصاديات المعاصرة، هذا بجانب دورها في علاج بعض الإختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبالرغم من وجود درجات ملموسة من التباين بين الدول النامية فيما يتعلق بهيكلها وفلسفتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وانعكاس ذلك على نظمها الضريبية، إلا ان الحصيلة الضريبية لضريبة القيمة المضافة تشكل أهم مورد من الموارد السيادية التي تستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة في الدول النامية خاصة تلك الدول غير المصدرة للبترول، مع تميز هذه الدول بعدة خصائص مشتركة أخرى تؤدي إلى تزايد عجز الموازنة العامة. (عطا الله ، 2018: 260)

ويعد الإتجاه المتزايد لفرض ضريبة القيمة المضافة VAT من أهم التطورات التي حدثت خلال الخمسين عاماً الأخيرة في مجال الإصلاح الضريبي، ففي خمسينيات القرن الماضي لم تكن ضريبة القيمة المضافة مطبقة خارج فرنسا، حيث تعد فرنسا أول دولة طبقت تلك الضريبة عام 1954، إلا أنه بحلول عام 1969 طبقتها ثماني دول ، ثم تم اعتماد تلك الضريبة واعتبارها الشكل الرئيسي للضرائب غير المباشرة من قبل العديد من دول العالم المختلفة منذ عام 1979 (Tareke el al., 2013:p.4)

وتعتبر بنجلاديش واحدة من أول دولتين في جنوب آسيا طبقت ضريبة القيمة المضافة (VAT) عام 1991 لتحل محل ضريبة المبيعات لما لها من العديد من المميزات والتي من أهمها الحد من التهرب الضريبي . وعلى الرغم من أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بنجلاديش قد أثبت نجاحه نسبياً من حيث زيادة الإيرادات الضريبية ، إلا انها واجهت العديد من التحديات.(Khanam el al,2021:879)

وبتوقيع بنجلاديش اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فقد واجهت انخفاضاً في التدفقات المالية بنسبة 12٪ بين عامي 2013 و 2016 نتيجة تقليص أو إلغاء الرسوم الجمركية

مما تطلب تعويض هذه الإيرادات عن طريق تطبيق ضريبة القيمة المضافة . el ( Khanam al,2021:876)

لذلك قامت بنجلاديش بعمل مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية والتي كانت اولويات السياسة المالية لها تعبئة الإيرادات المحلية وخلق حيز مالي للإنفاق الشامل لتعزيز النمو وتخفيض عجز الموازنة، وذلك من خلال زيادة الإيرادات المحلية عن طريق تطبيق ضريبة القيمة المضافة الجديدة وتوسيع قواعد ضريبة الدخل؛ بالإضافة إلى تخفيض دعم الطاقة مما ادي إلي ارتفاع الاحتياطيات الدولية واستقرار نسبة الدين المحلي(IMF, 2016:2-5).

والجدير بالذكر ان حكومة بنجلاديش قامت بتعديل قانون ضريبة القيمة المضافة عام 2019 حيث كان معدل الضريبة القياسي الموحد 15% ، ولكن قامت الحكومة بإدخال معدلات ضريبة متعددة على بعض السلع في مختلف المراحل التي يمر بها نفس المنتج فيطبق على المنتج بمعدل 15% في مرحلة الاستيراد وتعتبر بنجلاديش من الدول القليلة التي تطبق أكثر من معدل ضريبي لنفس المنتج في مراحل مختلفة ، فعلى سبيل المثال تطبق الضريبة بنسبة 10% في مرحلة التصنيع، و7.5% في مرحلة البيع بالجملة، و5% في مرحلة البيع بالتجزئة (Khanam el al,2021:881)

وتتمثل مشكلة البحث في وجود عجز هيكلي في معظم دول العالم ومنها بنجلاديش يتطلب الاتجاه إلى عمل مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية لذلك كانت من اولويات السياسة المالية في بنجلاديش تعبئة الإيرادات المحلية لتخفيض عجز الموازنة، وذلك من خلال زيادة الإيرادات المحلية عن طريق تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدلات اعلى وعلى شريحة أكبر من السلع والخدمات، وإن كانت ضريبة القيمة المضافة تمثل علاجاً لهذا العجز إلا إنها قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي؛ الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الدخل القومي مما يؤثر سلباً على الإيرادات العامة وبالتالي عجز الموازنة.

لذا فإن كان تطبيق ضريبة القيمة المضافة يفيد في علاج عجز الموازنة العامة, إلا أنها قد تكون ذات آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ففي المراحل الأولى لتطبيق الضريبة يرتفع معدل التضخم؛ إذا تم تطبيقها بمعدلات لا تتناسب مع المستوى الاقتصادي للدولة الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة لاحقاً. أي أنها نتيجة وسبب لعجز الموازنة العامة.

وتمثلت **فرضية البحث** في التالي:

"هناك علاقة عكسية بين ضريبة القيمة المضافة وعجز الموازنة العامة للدولة في بنجلاديش".

ومن هنا يتمثل **هدف البحث** في التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش من خلال اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية .

وتعتمد **منهجية البحث** على المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة وعجز الموازنة العامة للدولة من خلال عرض الاطار النظري لموضوع البحث واستعراض الدراسات السابقة ثم استخدام الأسلوب القياسي لاختبار الفرضية من خلال نموذج Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

### **الدراسات السابقة:**

يتم الإشارة إلى مجموعة من أهم **الدراسات السابقة** التي اعتمد عليها البحث والتي أجريت في هذا الاطار ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

دراسة (Nunns(2017 بعنوان **Effects of a federal value added tax on**

**state and local government budgets** أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير

لايرادات ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة للدولة، وذلك التأثير يكون

أكبر من الإيرادات الضريبية الأخرى أي أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة تزيد من

الإيرادات العامة بنسبة أكبر وذلك لاتساع وعائها الضريبي بالمقارنة بالضرائب الأخرى وعند زيادة الإيرادات العامة يزداد معها الاتفاق الحكومي. وبناءً على نتائج الدراسة السابقة جاءت دراسة (Kalas & Milenkovic, 2017) بعنوان **The role of value added tax in the economy of Serbia** لتؤكد وجود علاقة ايجابية قوية بين ضريبة القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي وكذلك بين عائدات ضريبة القيمة المضافة وإجمالي الإيرادات العامة لخزينة الدولة من خلال دراسة آثار ضريبة القيمة المضافة على اقتصاد دولة صربيا وذلك من خلال تحليل بيانات إجمالي الإيرادات الضريبية في صربيا خلال الفترة من (2005-2014). وقد اتفقت دراسة دلال عيسى موسى (2006) بعنوان **السياسة الضريبية و دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني** مع هذه الدراسة في ايجابية تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على خفض عجز الموازنة العامة في دولة فلسطين حيث اكدت نتائج الدراسة ان إيرادات ضريبة القيمة المضافة تشكل اعلى نسبة من الإيرادات الضريبية التي تساهم في ارتفاع حصيلية إيرادات الخزينة العامة للدولة.

ووجدت دراسة عابد فضيلة (2010) بعنوان **"آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية"** أن اللجوء إلى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة كان الخيار الأمثل الذي لجأت إليه السلطات الضريبية في سورية كخيار لتعويض نقص الموارد في الخزينة العامة للدولة، وعلاج العجز المتزايد المتوقع في الموازنة العامة للدولة بسبب إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من الدول العربية، والرسوم المتوقع إلغاؤها في حال دخول اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية حيز التنفيذ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن أسباب لا تقل أهمية، منها تخفيض الضرائب على الشركات وعلى الأرباح الحقيقية والتهرب الضريبي والجمركي. وقد خلصت نتائج الدراسة من خلال عرضها لآلية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة في سوريا إلى ان ضعف آلية التحصيل الضريبي وعدم

فعاليته في دولة نامية كسورية، سيقبل من أهمية الضرائب كمورد مالي للخرينة العامة للدولة، ومن ثم من فعاليتها كأداة من ادوات السياسة المالية.

وعلى ذلك كان الاهتمام الدائم بالبحث عن سبل تحقيق الفعالية الكاملة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدعم الموارد العامة للدولة وتمويل عجز الموازنة بالأخص في الدول النامية، والاستفادة بالتبعية بما تحققة من استقرار مالي والتأثير الايجابي على ايرادات الموازنة وعجزها وهذا ما خلصت إليه دراسة ايمان مضي (2019) بعنوان **أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ايرادات الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية** والتي تضمنت دراسة (Shale (2017) في دولة كوسوفو خلال الفترة من 2005 حتى 2015 حيث خلصت إلى وجود تأثير قوي لضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة، وأن الإيرادات من هذه الضريبة تمثل حوالى 40% من إجمالي عائدات الميزانية.

وفي هذا السياق أشارت دراسة (Okoli el al. (2015) بعنوان **"Correlation between Value Added Tax (VAT) and National Revenue in Nigeria: An ECM model** التي اجريت في دولة نيجيريا إلى مدى ضرورة التركيز على الايرادات الضريبية لاسيما الضريبة على القيمة المضافة كأحد أهم اربعة أنواع من الضرائب تشمل الضرائب على الشركات والضريبة على عوائد النفط وضرائب الدخل وبالتالي كان هناك تركيز على تطوير النظام الضريبي الخاص بضرريبة القيمة المضافة، حيث أثبتت الدراسة من خلال التقارير المالية مدى الدعم الذي يقدمه هذا النوع من الضرائب لزيادة الايرادات العامة للدولة (Okoli, el al, 2015:236).

وبالمثل وجدت دراسة (Abubakar,2017) بعنوان **The Effects of Value Added Tax on Government's Revenue Generation Profile in Nigeria": A Conceptual Approach**

أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في نيجيريا نابع من اتجاه الدولة لتعويض حصيلتها الإيرادات الحكومية. حيث تعتبر ضريبة القيمة المضافة أداة من أدوات السياسة المالية للحكومة تستخدم للسيطرة على القطاع الغير رسمي للاقتصاد، كما انها تحقق إيرادات عالية، وبالتالي تدبر النفقات العامة التي تستخدم في تحقيق مستويات عالية من الرفاهية. كما ان لها دور فعال في تمويل عجز الموازنة كونها متغير مهم في السياسات المالية، ناهيك عن تأثيرها الايجابي على توليد الإيرادات الحكومية بنيجيريا. حيث مر الاقتصاد النيجيري لفترات طويلة بالعديد من التحديات والتي من أهمها اعتماده التام على عائدات النفط الخام، والتي انخفضت اسعارها على مر السنين مما ادى تراجع حصيلتها الإيرادات الحكومية.

والمتتبع للغرض من فرض ضريبة على القيمة المضافة يلاحظ حجم الاستفادة منها في دعم الموارد العامة ومن ثم تمويل العجز في الموازنة؛ لهذا سلك كثير من الدول المتقدمة والنامية مسلك التحول عن نظام الضرائب الخاصة بالمبيعات إلى نظام الضريبة على القيمة المضافة، بل وتبني البحث عن الفرص لغرض تحسين النظم الضريبية المتعلقة بها بما يضمن تحقيق الفاعلية في دعم الموارد العامة.

لذلك اشارت دراسة (Bickley,2008) بعنوان " **Value-Added Tax: A New U.S. Revenue Source** إلى حتمية التركيز على جعل وعاء الضريبة متنوع وبذل الاهتمام بها كمصدر جيد من مصادر الإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة، حيث أثبتت الدراسة أن الإيرادات الضريبية المرتفعة من ضريبة القيمة المضافة تنتج عن تخفيض التكاليف الإدارية لتحصيلها بنسبة أكبر من زيادة معدلاتها.

وقد خلصت نتائج الدراسات السابقة إلى أن هناك دور واضح لضريبة القيمة المضافة في دعم الإيرادات العامة وتمويل عجز الموازنة، بالإضافة إلى ان تطبيقها يحقق مزايا اقتصادية كثيرة تتعلق بالادخار والاستثمار وحجم الاستهلاك والتجارة الخارجية، حيث ان تطبيقها ادى إلى زيادة المدخرات والاستثمارات ومن ثم دعم الإيرادات العامة للدولة



بطريقة غير مباشرة ، بالإضافة أنها تمنع التشوهات الموجودة في الضرائب السلعية الأخرى.

وبعد عرض الدراسات السابقة يتم عرض باقي أجزاء البحث والتي تتكون من أربعة أجزاء يتضمن الجزء الأول تطور الفكر الاقتصادي لتمويل عجز الموازنة ضريبياً ، ويعرض الجزء الثاني دور ضريبة القيمة المضافة في تمويل عجز الموازنة العامة في بنجلاديش، ويتضمن الجزء الثالث النموذج القياسي المستخدم لقياس العلاقة بين متغيرات البحث، ويتمثل الجزء الرابع والآخر في عرض النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

### 1/تطور الفكر الاقتصادي نحو تمويل عجز الموازنة ضريبياً:

يعد عجز الموازنة المشكلة الأساسية في السياسات المالية لمعظم الدول، وتعتبر نظرية عجز الموازنة العامة للدولة ومناهج علاج هذا العجز من القضايا الاستراتيجية التي تناولتها المدارس والمذاهب الاقتصادية المختلفة والتي اشتد الصراع الفكري والنظري فيها وتفاوتت حولها الآراء.

فوفقاً للفكر الكلاسيكي فإن توازن الموازنة العامة يعد هدفاً للسياسة المالية ومعيار للحكم على سلامتها ويقصد بتوازن الموازنة العامة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، على أن يتم استخدام القروض في شكل سندات طويلة الاجل، ويعارض معظم الإقتصاديين الكلاسيك لجوء الدولة إلى الدين العام الداخلي لسد عجز الموازنة، حيث يروا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة وذلك لاقتناعهم بأن الاقتصاد دائماً في حالة تشغيل كامل أو يسعي تلقائياً نحوه دون اي تدخل من الدولة، ويلزم ذلك ضرورة حياد السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (Ebner 2005 :pp.256-274).

ويختلف الفكر الكينزي مع الكلاسيكي في فرضية رئيسية وهي أن الطلب الكلي يخلق العرض الكلي الفعال، وكان ذلك نتيجة ظهور الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي ومن ثم التأكد العملي من عدم صحة فروض النظرية الكلاسيكية، وبظهور أفكار كينز عام 1936، تم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية وهي حياد كل من الدولة والسياسة المالية، حيث توصل الكينزيون إلي انه لا بد من زيادة دور الدولة، وزيادة فاعلية السياسة المالية لتمويل الزيادة في النفقات العامة. وظهرت المدرسة النيوكلاسيكية لتتعارض مع أفكار كينز نتيجة تحول ظاهرة التضخم إلي ظاهرة مزمنة فيما اطلق عليه التضخم الركودي ، وتعارضت افكار المدرسة النيوكلاسيكية مع المدرسة الكينزية من خلال كل من المدرسة النقدية الحديثة حيث وجد مؤسسها ميلتون فريدمان أن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة يجب ان يتم عن طريق الاقتراض الحكومي المباشر. وقد عارض الفكر النيوكينزي وجهه نظر الفكر النيوكلاسيكي حيث نادي النيوكينزيون أمثال توبين بضرورة وجود دور وظيفي للموازنة العامة للدولة وضرورة التنسيق والتكيف بين سياسات النفقات العامة وسياسات الإيرادات العامة. ( داود 2016: ص.ص 317-322).

وعلى الجانب الاخر وجدت مدرسة جانب العرض ان علاج عجز الموازنة العامة يتم تمويله عن طريق توسيع القاعدة الضريبية خاصة ضريبة الاستهلاك او المبيعات، بالإضافة إلى عدم الإعفاءات الضريبية أو الجمركية. وأخيرا اتجه الفكر أو المنهج التنموي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الدول النامية إلى تطبيق مجموعة من الادوات الرئيسية لتخفيض عجز الموازنة والتي من اهمها العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره، ومن هذا المنطلق قامت العديد من الدول بالتركيز على زيادة إجمالي إيرادات الدولة للحد من عجز الموازنة أو تجنب عجز الموازنة، إما عن طريق زيادة الإيرادات الحكومية مثل الإيرادات الضريبية أو عن طريق الإيرادات الغير الضريبية (داود ص.ص 317-322)

وتعتبر الضرائب إحدى أهم مصادر الحصول على الإيرادات العامة في معظم دول العالم خاصة الضرائب الغير مباشرة، والتي من أهمها الضريبة على القيمة المضافة والتي أصبحت تمثل نسبة كبيرة من حجم الحصيلة الضريبية لمعظم دول العالم، وتساهم في تمويل عجز الموازنة العامة (Bikas el al, 2017: 268)، وقد اشتق مفهوم ضريبة القيمة المضافة من مفهوم الضرائب الشائع، لكنها ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها من الضرائب غير المباشرة الأخرى، وخاصة ضريبة المبيعات.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الضرائب غير المباشرة ومنها ضريبة الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة تحقق قدر كبير من العدالة الاجتماعية وتدعم التأثير المتناقص على محدودى الدخل من خلال التحكم في نوعية السلع التي تفرض عليها هذه الضريبة، حيث أن أصحاب الدخل المنخفضة لا يستهلكون إلا السلع الضرورية، بينما أصحاب الدخل المرتفعة يزيد استهلاكهم نتيجة زيادة تلك الدخل، وهذا ما يؤدي إلي تحصيل قدر كبير من الضريبة غير المباشرة على تلك السلع المستهلكة فوق معدلات الاستهلاك الطبيعي (Michael, 2014:181-201) وعرفت سلطة الإيرادات الأوغندية (URA) ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة على الاستهلاك تفرض على السلع والخدمات الخاضعة لتطبيق الضريبة بإستثناء المستلزمات أو الواردات المعفاة ويتم تحصيلها من قبل الاشخاص الخاضعين للضريبة (U R A, 2013: 2). ويرى (Norre (2017) ان ضريبة القيمة المضافة ضريبة على الاستهلاك تفرض على السلع والخدمات الخاضعين للضريبة وتحصل من قبل الاشخاص الخاضعين للضريبة سواء الطبيعيين او الاعتباريين ، ويتم تحويلها إلى مصلحة الضرائب. ( Norre , 2017:3.)

واوضح (Shira el al., 2014) أن ضريبة القيمة المضافة (VAT) ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات المنتجة والمتداولة والمستهلكية محلياً، ولا تخضع السلع الموجه للتصدير لهذه الضريبة ويتم تحصيلها في كل مرحلة من مراحل

الإنتاج (4: 2014, Shira el al. . ويرى مهاجر (2018): أن مفهوم الضريبة على القيمة المضافة يرتكز على ما يتم إضافته من قيم تُفرض على الاستهلاك وتشمل مبدأ التعويض (Discount) أو الخصم (Offset) لدي كل مرحلة من مراحل الإنتاج (مهاجر، 2018:ص277).

## 2- دور ضريبة القيمة المضافة في تمويل عجز الموازنة العامة في بنجلاديش.

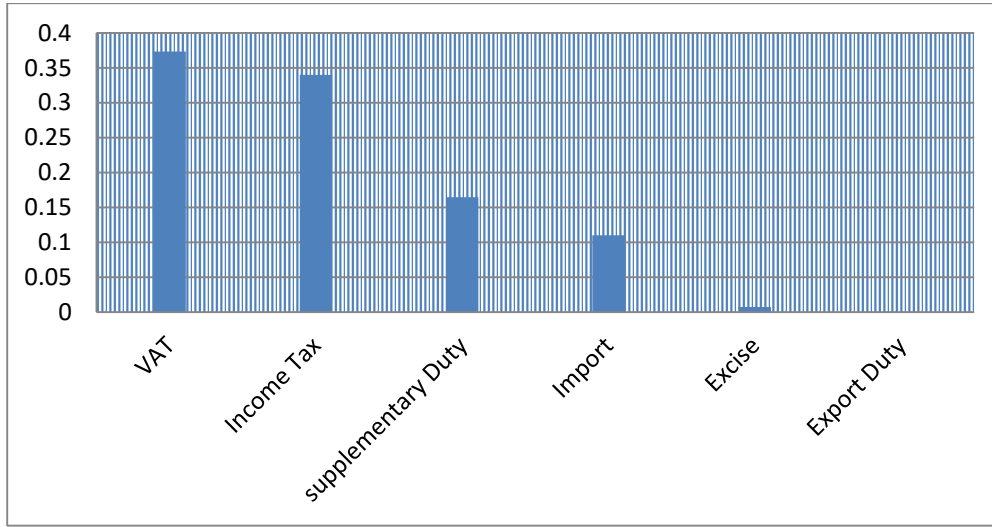
أبدت العديد من الدول اهتماماً متنامياً بنظمها الضريبية، حيث شرعت في اصلاحها بهدف تمويل عجز الموازنة ودعم النمو الاقتصادي، مما أفرز نظم ضريبية جديدة كمصادر مستقرة للإيرادات الضريبية . وتعد ضريبة القيمة المضافة من أهم هذه المصادر حيث تم تطبيقها على نطاق واسع في أكثر من 120 دولة في قارة أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. لذلك اتجهت سياسات الاقتصاد المحلي وحكومات الدول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة (Ping (2006) وقد اختلفت معدلات تطبيقها حسب الطاقة الضريبية والضغط الضريبي لكل دولة. (Tareke el al,2013:p.2)

وتتسم غالبية النظم الضريبية بتفاوت الجهد الضريبي<sup>1</sup> مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين التحصيل الفعلي والمتاح للإيرادات الضريبية، تختلف من دولة إلى أخرى. لذلك بذلت العديد من الدول مزيد من جهود الإصلاح الضريبي لتعزيز كفاءة النظم الضريبية القائمة بما يساعد على تحقيق التوازن بين دعم الموازنات العامة وتوفير المناخ الداعم للاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. وفي هذا الصدد، انخرطت هذه الدول في إصلاحات هدفت إلى تعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق العدالة التوزيعية وتوسيع الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة (موعش 2017:ص.2)

<sup>1</sup> الجهد الضريبي هو مؤشر يعبر عن استغلال الدولة للطاقة الضريبية للاقتصاد ويتم احتسابه بنسبة الضريبة المتحققة فعلاً (العبء الضريبي) إلى الطاقة الضريبية (العبء الضريبي المحتمل)

لذلك قامت بنجلاديش بعمل مجموعة من الاصلاحات المالية والضريبية والتي من أهمها تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، ويوضح الشكل رقم(1) نسب الإيرادات لمختلف الضرائب في بنجلاديش للعام المالي 2020/2019.

شكل رقم ( 1 ) نسب الإيرادات الضريبية في بنجلاديش للعام المالي 2020/2019



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات التقرير المالي الشهري لوزارة المالية للعام المالي 2020/2019 لدولة بنجلاديش

Source: Ministry Of Finance ,Monthly Report on Fiscal Position, Fiscal Year 2019-20, June 2020,P.9

يتضح من الشكل رقم (1) ان إيرادات ضريبة القيمة المضافة مثلت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية والتي بلغت 35,34% من الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة لدولة بنجلاديش.

ويعتبر تصنيف الازدهار الاقتصادي الذي شهدته بنجلاديش مؤخراً راجع إلي مجموعة الاصلاحات المالية والضريبية التي قامت بها. حيث يأتي الجزء الاكبر من الإيرادات التي يتم بها تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق الإيرادات الضريبية، والتي تمثل حوالي 85% من إجمالي الإيرادات العامة. كما تمثل الضرائب الغير مباشرة

خاصة ضريبة القيمة المضافة النسبة الاكبر لهذه الايرادات (Rahman el al,2021,p.12).

وقد اطلق على بنجلاديش النمر الاقتصادي الاسيوي القادم بالرغم من ان تم تصنيفها سابقاً من بين أفقر دول العالم، فقد حققت بنجلاديش طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة قصيرة فكان معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2008/2007 %5 ووصلت نسبة إلى حوالي 7.1٪ خلال العام المالي 2016/2015 وبلغ حوالي 7.3٪ في السنة المالية 2017/2016 AB Bank | Annual Report (2017,p:76).

### 3/ قياس أثر ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش.

يقوم هذا الجزء بدراسة تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش خلال الفترة من مارس 2016 حتى ابريل 2020 باستخدام نموذج (ARDL) نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. واشتمل النموذج على مجموعة من المتغيرات تم الحصول على البيانات الخاصة بها من التقارير الشهرية لوزارة المالية في بنجلاديش .

### 1/3 اختبارات نموذج ARDL

تم اختيار متغيرات النموذج للفترة من مارس 2016 وحتى ابريل 2020، وتمثلت متغيرات النموذج في الآتي:

$$BD = F (VAT, Incom.T, Other. T, Import.T, INF, EXR)$$

جدول (1) وصف متغيرات النموذج الاحصائي

البيان	اسم المتغير	وصف المتغير
المتغير التابع	عجز الموازنة (BD)	هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الانفاق الحكومي لتغطية النفقات العامة اي انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة.
المتغيرات المستقلة (المفسرة)	معدل التضخم (inf)	يمثل معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لاسعار المستهلكين (CPI).
	سعر الصرف (exr)	عبارة عن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري .
	"ضريبة القيمة المضافة (VAT)	ضريبة غير مباشرة تفرض علي السلع والخدمات المنتجة والمتداولة والمستهلكية محلياً، ولا تخضع السلع الموجهة للتصدير لهذه الضريبة ويتم تحصيلها في كل مرحلة من مراحل الانتاج .
	الضريبة علي الدخل (Income.T)	هي ضريبة مباشرة تفرضها حكومات الدول على الدخل المالي للأشخاص سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين كالشركات لذين يمارسون المهن والنشاطات والذين يزيد دخلهم عن مقدار معين من المال في السنة. حيث تقوم الدولة باقتطاع جزء من أرباح الأشخاص إذا زاد عن حد معين. ويتم فرضها بموجب القانون من إجمالي قيمة دخل الأفراد والمنشآت.
	الضرائب علي الواردات (Import Tax)	هي ضريبة تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى وتستخدم عدة دول التعريف الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية.
	الضرائب الاخرى (Other Taxes)	هي جميع الضرائب التي تتكدها المؤسسات نتيجة الانخراط في الإنتاج ، بغض النظر عن كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة أو المبيعة. قد يتم دفع ضرائب أخرى على الإنتاج على الأرض أو الأصول الثابتة أو العمالة المستخدمة أو بعض الأنشطة أو المعاملات.

وهي تمثل المتغيرات التي تناولتها معظم الادبيات الاقتصادية وفقاً لما ورد في النظرية الاقتصادية.

### 1/1/3 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل البحث يجب أولاً تحديد رتبة التكامل المشترك لهذه المتغيرات. والهدف من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات ليست ساكنة في الفروق الثانية لقيمتها أو متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) I ، من أجل تجنب النتائج المضللة في حالة وجود متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية ،

حيث أن منهج نموذج ARDL مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة واحد .

لذلك استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests (Augmented Dickey -Fuller & Phillips – Perron test) بهدف معرفة درجة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، واتضح من نتائج تحليل السلاسل الزمنية ان المتغير التابع "عجز الموازنة" درجه سكونه عند المستوي، في حين سكون جميع المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول، مما يعني أن هناك متغيرات ساكنة عند المستوي  $I(0)$  وأخري ساكنة عند الفرق الأول  $I(1)$ ، لذلك تم استخدام نموذج ARDL.

### 2/1/3- إختبار التكامل المشترك Co-integration

جدول رقم (2)

نتائج إختبار التكامل المشترك Co-integration

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEFIICIT(-1))	1.231508	0.401293	3.068846	0.0066
D(DEFIICIT(-2))	0.639308	0.196529	3.253001	0.0044
D(_1_INCOME)	-1.559578	0.995375	-1.566826	0.1346
D(_1_INCOME(-1))	0.468552	0.702376	0.667096	0.5132
D(_1_INCOME(-2))	-1.427160	0.878130	-1.625226	0.1215
D(_1_INCOME(-3))	1.295906	0.542852	2.387219	0.0282
D(IMPORT)	2.743132	1.685694	1.627301	0.1211
D(EXCHANGE_RATE)	7190.723619	3852.407352	1.866553	0.0783
D(EXCHANGE_RATE(-1))	-770.875892	5547.801762	-0.138952	0.8910
D(EXCHANGE_RATE(-2))	4760.782811	3021.387688	1.575694	0.1325
D(INFLATION_RATE)	21179.217238	19960.958599	1.061032	0.3027
D(INFLATION_RATE(-1))	-43023.972107	22724.114793	-1.893318	0.0745
D(INFLATION_RATE(-2))	42158.073524	20130.366470	2.094253	0.0507
D(INFLATION_RATE(-3))	-33957.243666	14721.505695	-2.306642	0.0332
D(OTHER_TAXES)	-34.719810	59.728981	-0.581289	0.5683
D(OTHER_TAXES(-1))	89.106354	65.423055	1.362002	0.1900
D(OTHER_TAXES(-2))	154.847433	64.129597	2.414602	0.0266
D(VAT)	0.767180	1.401647	0.547342	0.5909
D(VAT(-1))	-0.585954	1.072817	-0.546183	0.5916
D(VAT(-2))	1.630391	1.182726	1.378502	0.1849
CointEq(-1)	-2.920147	0.507844	-5.750084	0.0000
Long Run Coefficients				



Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCOME Taxes	-0.073181	0.623617	-0.117350	0.9079
IMPORT	-1.237119	1.035225	-1.195024	0.2476
EXCHANGE_RATE	-102.932743	198.233043	-0.519251	0.6099
INFLATION_RATE	-960.906998	1688.368319	-0.569134	0.5763
OTHER_TAXES	-110.897729	53.277089	-2.081528	0.0519
VAT	-0.177217	1.269568	-0.139588	0.8905
C	23368.946517	17845.878675	1.309487	0.2068

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (9).Eviews

توضح نتائج الجدول رقم (2) الآتي :

يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ((-1)CointEq) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (-2.920147) عند مستوي معنوية (أقل من 0,05) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 292% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

كما جاءت معاملات جميع المتغيرات المتسقلة ومنها معامل ضريبة القيمة المضافة سالبة وغير معنوية، أي توجد علاقة عكسية لكنها غير معنوية في الأجل الطويل بين جميع المتغيرات المستقلة وعجز الموازنة كمتغير تابع.

### 3/1/3 اختبار الحدود Bound Test:

يتم استخدام هذا الاختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع و المتغير المستقل

جدول رقم (3) نتائج تقدير اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.059805	6
Critical Value Bounds		
I0 Bound		I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (9).Eviews

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ان قيمة أن قيمة F-statistic = 7.059805

(Walt Value) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة، فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند مستوي معنوية 0,01.

وفيما يلي يتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المستخدم: في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار التسلسلي.

#### جدول رقم (4) نتائج إختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.433879	Prob. F(2,16)	0.6554
Obs*R-squared	2.366458	Prob. Chi-Square(2)	0.3063

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (9).Eviews

يوضح الجدول رقم (4) أن احتمال قيمة F-statistic مرتفع، فإننا نقبل الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط سلسلي Serial Correlation بين الأخطاء.

#### جدول رقم (5)

نتائج اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.661821	Prob. F(27,18)	0.8382
Obs*R-squared	22.91611	Prob. Chi-Square(27)	0.6895
Scaled explained SS	2.668388	Prob. Chi-Square(27)	1.0000

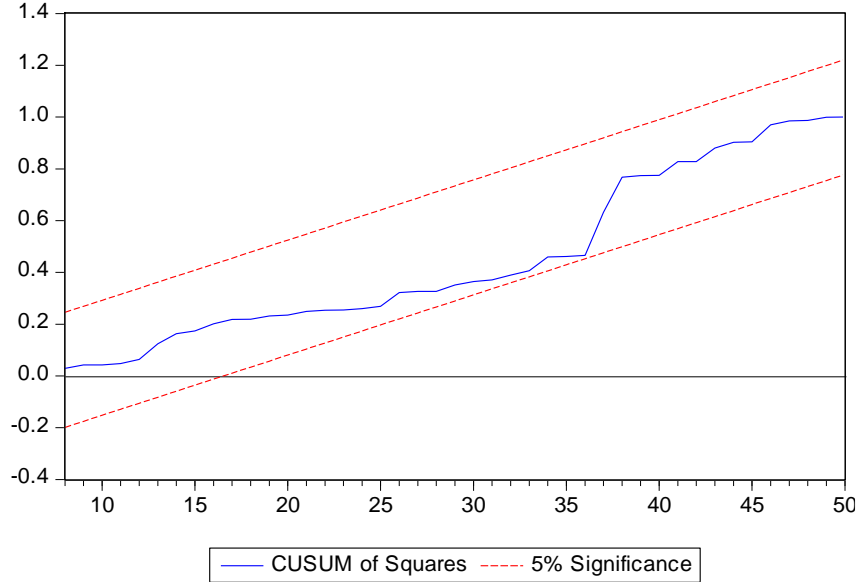
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (9).Eviews

ويوضح الجدول رقم (5) أن قيمة كل من F-statistic غير معنوية، فإننا نقبل الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد اختلاف في تباين الأخطاء .

### 4/1/3 اختبار إستقرار المقدرات

يقوم هذا الإختبار بالتعرف على استقرار المعاملات الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن.

الشكل رقم(2) شكل إستقرار المقدرات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (9).Eviews

يتضح من نتائج الشكل رقم(2) أن المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات البحث وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل ،كما يوضح أن المقدرات ثابتة عبر الزمن بفترة ثقة بلغت نحو 95%، مما يؤكد على إستقرار معلمات (مقدرات)النموذج عبر الزمن.

### 4/النتائج والتوصيات:

قام البحث بالتعرف على تاثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش خلال الفترة من مارس 2016 وحتى ابريل 2020. وتحقيقا للهدف الاساسي من الدراسة ، فقد تم اختبار مدي صحة أو خطأ فرضية الدراسة باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وخلصت نتائج الدراسة إلى أن معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (-2.920147) عند مستوي معنوية (أقل من 0,05) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 292% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل. أي توجد علاقة عكسية على بين ضريبة القيمة المضافة كمتغير مستقل وعجز الموازنة كمتغير تابع.

كما توصلت نتائج التحليل الاحصائي إلي وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة وباقي متغيرات النموذج ومنها معدل التضخم وسعر الصرف والضريبة على الدخل والضريبة على الواردات والضرائب الاخرى، وذلك راجع إلي الاصلاحات الضريبية التي قامت بها بنجلاديش مما زاد من حصيلاتها الضريبية حيث وصلت الايرادات الضريبية إلى 85% من إجمالي الايرادات العامة وتحتل ضريبة القيمة المضافة النسبة الاكبر منها، اما بالنسبة لتفسير العلاقة العكسية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة والذي جاء مغاير لطبيعة العلاقة في النظرية فقد يكون راجع إلى ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة ،الذي ادي إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات المطبقة عليها الضريبة وبالتالي ارتفاع معدل التضخم ، لذلك يجب على الدولة مراعاة التدرج في الانتقال إلى معدلات اعلي من الضريبة وفقا للطاقة الضريبية للدولة أما عن العلاقة العكسية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة في بنجلاديش فقد تكون راجعة إلى ان تقلبات سعر الصرف ادت إلى انخفاض الواردات وبالتالي انخفضت حصيلة الايرادات الضريبة المفروضة عليها.

كما وجدت نتائج البحث أيضا ان إيرادات ضريبة القيمة المضافة مثلت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية في دولة بنجلاديش والتي بلغت 35,34% من الناتج المحلى الإجمالى مما يدل على أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة لدولة بنجلاديش.

وفي ضوء نتائج البحث فإن هناك مجموعة من التوصيات لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدلات اعلى ومتعددة في بنجلاديش بما يخفض عجز الموازنة العامة للدولة والتي من أهمها:

-استخدام بعض السياسات التي تحد من ارتفاعات الأسعار، عن طريق وضع قائمة لأسعار الجملة وتطبيق أسعار إرشادية لحماية المستهلكين، ومراقبة الأسعار بشكل دوري.

-تجميع كافة أماكن تحصيل الضرائب بما فيها تحصيل ضريبة القيمة المضافة في مكان واحد، وتطوير نظام التحصيل الآلي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الأنضباط المالي.

-استبعاد بعض منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية بشكل تام لفترة محددة من دفع الضريبة حيث تمثل هذه المنشآت حوالي 60% من منشآت الأعمال، والتطبيق بمعدلات منخفضة على البعض الآخر منها لتتراوح معدلاتها ما بين (1% إلى 6%).

-تطبيق نظام الاسترداد الجزئي وليس الكامل على المدخلات المستخدمة في إنتاج سلع التصدير، بما لا يضر بحصيلة الإيرادات الضريبية ويخفف من العبء الضريبي على تلك المنتجات، مع إعفاء بعض السلع الرأسمالية بشكل كامل من الضريبة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من تحفيز للاستثمار بجميع صورته وأشكاله.

-التدرج في الانتقال لمعدلات اعلى من ضريبة القيمة المضافة لتجنب حدوث ارتفاع معدل التضخم .

-التركيز على الاصلاح الإداري والمؤسسي بمنظومة الضرائب لرفع كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبي ، والإلغاء التدريجي للإعفاءات غير المبررة

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

- (1) داود ،ياسر ابراهيم محمد (2016):"عجز الموازنة العامة في مصر وسياسات تخفيض الدين العام الداخلي،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد(1)، المجلد(53)،جامعة الإسكندرية.
- (2) عطا الله ، خالد يسري عبد الحليم (2018):" أسباب عجز الموازنة العامة للدولة " مجلة الاستواء ، العدد العاشر، جامعة قناة السويس ، مركز البحوث والدراسات الاندونيسية .
- (3) فضيلة ، عابد (2010):" آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 26 العدد الثاني، كلية الاقتصاد،قسم الاقتصاد،جامعة دمشق .
- (4) مضي ، ايمان (2019). " أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية" *المجلة العربية للأدب والدراسات الانسانية* ، العدد السادس، الكويت.
- (5) مهاجر، صلاح بابكر عيسى (2018):" الضريبة على القيمة المضافة وفاعلية تحصيلها وأثرها في الإيرادات العامة بالسودان": دراسة تطبيقية للفترة(2011-2015)، *مجلة العلوم الإدارية*، العدد الثاني ، جامعة افريقيا،السودان.
- (6) موسي دلال عيسى (2006):" السياسة الضريبية و دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، *رسالة ماجستير* ، جامعة النجاح الوطنية .
- (7) موعش، محمد (2017):"النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية"*دراسات اقتصادية*،صندوق النقد العربي،العدد(40) .

### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Bickley, James (2008). "Value-Added Tax: A New U.S. Revenue Source" Congressional Research Service Report to Congress RL33619, Available at:  
<https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdf/10.17310/ntj.2017.3.01>
2. Ebner Alexander (2005)"Entrepreneurship and Economic Development: From classical political economy to Economic sociology", **Journal of Economic Studies**, Vol. 32 Issue: 3.
3. Bikas Egidijus, Bagotyrius Gintautas& Jakubauskaite Agnė(2017) : " The Impact OF Value-Added Tax on The Fiscal Sustainability, **Journal of Security And Sustainability**, Vol. 7 No. 2.
4. International Monetary Fund (2018):" IMF Executive Board Concludes Article IV Consultation with **Nigeria** " **Country Report**,No18/54,Washington,DC, USA.
5. Kalas Branimir & Milenkovic Nada (2017): "The Role of Value Added Tax in The Economy of Serbia", University of Novi Sad, Faculty of Economics Subotica, **Scientific Review Article**, Vol. 63, No. 2, Available at:  
<https://www.ekonomika.org.rs/en/PDF/ekonomika/2017/clanci17-2/6.pdf>
6. Keen Michael (2014) "Targeting, Cascading and Indirect Tax Design", Fiscal Affairs Department, **IMF Working Paper**, WP/13/57 , Available online at:  
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp1357.pdf>
7. Ministry Of Finance (2020)" Monthly Report on Fiscal Position, **Fiscal Year 2019-20**, June 2020, Bangladesh, Available at:  
[https://mof.portal.gov.bd/sites/default/files/files/mof.portal.gov.bd/page/d9daf6f5\\_96d9\\_411b\\_bb44\\_42d6681075c4/MFR\\_2020\\_06.pdf](https://mof.portal.gov.bd/sites/default/files/files/mof.portal.gov.bd/page/d9daf6f5_96d9_411b_bb44_42d6681075c4/MFR_2020_06.pdf)

8. Nunns jim & Toder Eric (2017) "Effects of a federal value added tax on state and local government budgets", *National Tax Journal*, Vol 70 , No(3), Available online at:<https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdf/10.17310/ntj.2017.3.01>
9. Okoli, Afolayan&Segun Matthew :(2015)"Correlation between Value Added Tax (VAT) and National Revenue in Nigeria: An ECM model" *Research Journal of Finance and Accounting*, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) **Vol.6, No.6**, ,Available at <https://www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/view/21179/21403>
10. Oseni Abubakar (2017):" The Effects of Value Added Tax on Government's Revenue Generation Profile in Nigeria": A Conceptual Approach, *International Journal of Economics and Financial Management*. Vol. 2, No. 4,Available at: <https://iiardpub.org/get/IJEFM/VOL.%202%20NO.%204%202016/The%20Effects%20of%20Value.pdf>
11. Rahman, Zia Ur& Sarkar ,Shakhawat Hossain( 2021) : "Role of Value Added Tax (VAT) on the Economic Growth of Bangladesh, **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)** ,e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 23, Issue 2.
12. Tareke, Simon& Hagos Yibrah & Kassa Abiy (2013) : " Problems and Prospects of ValueAdded Tax (VAT) Implementation in Tigray Regional State ,Research journal,Vol. 1 ,No. 1,Available online at : <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.679.8468&rep=rep1&type=pdf>
13. Khanam, Taslima & Begum, Anju Man Ara& Khanam, Sufia & tuj-zuhra Fatema(2021):" An Analysis of New VAT Law in Bangladesh: Changes & Challenges",**Scientific Research Publishing**, International Islamic University Chittagong (IIUC), Chittagong, Bangladesh, ISSN Online: 2159-4635 ISSN Print: 2159-4627, Available online at : [https://www.scirp.org/pdf/blr\\_2021090914354759.pdf](https://www.scirp.org/pdf/blr_2021090914354759.pdf)



14. Norre Philippe (2017):"GCC Value-Added Tax (**Analysis of the GCC VAT Framework Agreement**), Ministry of Economy and Commerce, State of Qatar, Available online at : <https://www.allaboutvat.com/wpcontent/uploads/KPMG-Analysis-of-the-GCC-VAT-Framework-Agreement.pdf>